A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/AC.96/959
5 October 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة الثانية والخمسون

تقرير الدورة الثانية والخمسين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

(جنيف، ١- ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)

(A) GE.01-02999

المحتويات

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن أعمال دورتها الثانية والخمسين

(جنيف، ١-٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)

الفقـــرات

أولاً - مقدمة ..... ١ -١٧

ألف - افتتاح الدورة ..... ١ -٥
باء - انتخاب أعضاء المكتب ٦
جيم - الممثلون في اللجنة ..... ٧ -١٢
دال - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى ١٣
هاء - البيان الافتتاحي الذي أدلى به رئيس اللجنة التنفيذية ١٤-١٧

ثانياً - أعمال الدورة الثانية والخمسين ١٨-٢١

ثالثاً - مقررات اللجنة التنفيذية واستنتاجاتها ٢٢-٢٩

ألف - الاستنتاج بشأن الحماية الدولية ٢٢
باء - الاستنتاج بشأن تسجيل اللاجئين وملتمسي اللجوء ٢٣
جيم - الاستنتاج بشأن متابعة مؤتمر جنيف لعام ١٩٩٦ المعني بمشاكل اللاجئين والمشردين والهجرة ومسائل اللجوء ٢٤
دال - المقرر بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية ٢٥
هاء - المقرر بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأنشطة الإضافية ٢٦
واو - المقرر بشأن عمل اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠٢ ..... ٢٧
زاي - المقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والخمسين ٢٨
حاء - المقرر بشأن الاشتراك بصفة مراقب في ٢٠٠١-٢٠٠٢ ..... ٢٩

المرفقات

الأول - المقررات والاستنتاجات التي اعتمدتها اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠١

الثاني - البيان الافتتاحي الذي أدلى به مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في الدورة الثانية والخمسين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الثالث - ملخص الرئيس للمناقشة العامة

أولا- مقدمة

ألف- افتتاح الدورة

١- عقدت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي دورتها الثانية والخمسين في قصر الأمم المتحدة بجنيف من ١ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وافتتح الدورة الرئيس المنتهية ولايته، سعادة السفير علي خورام (جمهورية إيران الإسلامية).

٢- وأثنى السفير خورام على المفوض السامي لما اتخذه من مبادرات مفيدة منذ أن تولى مهام منصبه، مشيرا إلى أن العام الماضي كان عام انتقال تمت فيه تعيينات جديدة في فريق الإدارة العليا.

٣- وأشار إلى أن أولويتيه الرئيسيتين في بداية مدة ولايته كانتا ذواتي شقين. وأوضح أنه سعى إلى تشجيع وتعزيز الحوار بين البلدان المضيفة والبلدان المانحة لتعزيز التفاهم المتبادل، وإلى طمأنة البلدان المضيفة على أنها ليست وحدها في معرض الوفاء بالتزاماتها بالنيابة عن المجتمع الدولي. وقال إنه ألقى في مجرى العام كلمة أمام هيئة المشاورات الحكومية الدولية بوصفه رئيساً للجنة التنفيذية للمفوضية، واسترعى الانتباه إلى ضرورة وضع استراتيجية عالمية للتصدي للأسباب الجذرية لمشكلة اللاجئين والتشرد. أما أولويته الأخرى، فقد تعلقت بأمن الموظفين ودارت بشأنها مناقشات إيجابية. ولا يزال الأمر يتطلب من الجميع، بما في ذلك اللجنة، توخي الحذر باستمرار.

٤- ولاحظ الرئيس المنتهية ولايته مع الارتياح أن العام الماضي كان عاما مثمرا حيث تم اعتماد ١٠ مقررات واستنتاجات في الدورة الحادية والخمسين. وكان من بينها مقرر بشأن مؤتمر إعلان التبرعات ومقرر آخر بشأن اليوم العالمي للاجئين وقد وافقت الجمعية العامة في نيويورك عليهما بعد ذلك وتم تنفيذهما في مجرى العام. وبدأت عملية إجراء المشاورات العالمية بشأن الحماية الدولية وستتواصل في عام ٢٠٠٢. ولعبت اللجنة التنفيذية أيضا دورا أكثر نشاطا فيما يتعلق بقضيتي البرامج والتمويل، وتمت استشارتها بانتظام خلال عملية اتخاذ الإجراءات ١ و ٢ و٣. وقال في هذا الصدد إنه يشاطر آراء المفوض السامي بشأن عدد من القضايا، مصمما بوجه خاص على ضرورة اتخاذ تدابير لتعزيز دور البلدان النامية المضيفة في عملية صنع القرارات. وأعاد كذلك تأكيد أهمية زيادة التضامن الدولي وتقاسم الأعباء لتوفير المزيد من المساعدات والموارد المالية للمفوضية.

٥- وفي الختام، أشار الرئيس المنتهية مدة ولايته إلى التجربة الثرية والمثيرة التي خاضها خلال فترة ولايته، بما في ذلك الزيارات التي قام بها إلى مخيمات اللاجئين في تايلند وجبال القوقاز.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

٦- انتخبت اللجنة بموجب المادة ١٠ من نظامها الداخلي أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتزكية:

الرئيس: سعادة السفير يوهان مولندر (السويد)

نائب الرئيس: سعادة السفير فيسيحا ييمر (أثيوبيا)

المقرر: السيد هاجيمي كيشيموري (اليابان)

جيم- الممثلون في اللجنة

٧- كانت الدول التالية الأعضاء في اللجنة ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، آيرلندا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، بلجيكا، بنغلاديش، بولندا، تايلند، تركيا، تونس، الجزائر، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، الدانمرك، السودان، السويد، سويسرا، شيلي، الصين، فرنسا، الفلبين، فترويلا، فنلندا، الكرسي الرسولي، كندا، كوت ديفوار، كولومبيا، لبنان، مدغشقر، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة، موزامبيق، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان واليونان.

٨- وكانت حكومات الدول التالية ممثلة بصفة مراقب:

أذربيجان، الأردن، إريتريا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوكرانيا، آيسلندا، البرتغال، بلغاريا، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوروندي، البوسنة والهرسك، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تركمانستان، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جيبوتي، رواندا، رومانيا، زامبيا، سان مارينو، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سوازيلند، سيراليون، طاجيكستان، العراق، غابون، غانا، غواتيمالا، غينيا، فييت نام، قبرص، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كوبا، الكونغو، كينيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، ملاوي، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موناكو، ميانمار، نيبال، نيوزيلندا، اليمن، ويوغوسلافيا (جمهورية الاتحادية).

٩- وكانت فلسطين ممثلة بصفة مراقب.

١٠- وكان مجلس أوروبا، ومجلس الاتحاد الأوروبي، واللجنة الأوروبية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمة الدولية للهجرة، ورابطة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجماعة فرسان مالطة ممثلة أيضا بصفة مراقب.

١١- وكانت منظومة الأمم المتحدة ممثلة على النحو التالي:

الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة في جنيف، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، برنامج الأغذية العالمي، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، منظمة العمل الدولية، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

١٢- وكانت ٦٧ منظمة غير حكومية، في المجموع، ممثلة بمراقب.

دال- إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

١٣- أقرت اللجنة التنفيذية بتوافق الآراء جدول الأعمال التالي (A/AC.96/955):

١- افتتاح الدورة

٢- انتخاب أعضاء المكتب

٣- إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

٤- بيان المفوض السامي والمناقشة العامة

٥- التقريران المتعلقان بأعمال اللجنة الدائمة

(أ) الحماية الدولية

(ب) المسائل البرنامجية والإدارية والمالية

٦- النظر في الميزانية البرنامجية السنوية للمفوضية لعام ٢٠٠٢ واعتمادها

٧- التقارير المتعلقة بمراقبة البرامج

٨- اجتماعات اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠٢

٩- النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والخمسين للجنة التنفيذية

١٠- أي مسائل أخرى

١١- اعتماد تقرير الدورة الثانية والخمسين للجنة التنفيذية

١٢- اختتام الدورة.

هاء- البيان الافتتاحي الذي أدلى به رئيس اللجنة التنفيذية

١٤- أكد الرئيس الجديد للجنة، سعادة السفير يوهان مولندر (السويد)، أن أمن الموظفين يجب أن يظل بندا بارزا في جدول الأعمال وتعهد بمواصلة العمل المفيد الذي شرع سلفه في تنفيذه. واعترف بالمساهمة القيمة التي قدمها مقرر الدورة الحادية والخمسين، السيد هايكو آلفلد (جنوب أفريقيا)، في توجيه المسار الثالث للمشاورات العالمية بشأن الحماية الدولية، وفي إدارته الناجحة للمشاورات التي تناولت مشاريع استنتاجات اللجنة ومقرراتها. وأثنى أيضا على المفوض السامي المساعد المنتهية مدة ولايته، السيد سورن يسين - بيترسن، على تفانيه ونشاطه والتزامه في العمل سنوات عديدة.

١٥- وأوجز الرئيس بعد ذلك أهدافه الرئيسية للعام القادم. فشدد أولا على ضرورة الاهتمام بإمكانيات اللاجئين في المساهمة في تحقيق التنمية في البلدان التي يلجأون إليها ولدى عودتهم إلى بلدانهم. إذ من شأن هذا الاهتمام أن يعيد إليهم كرامتهم، بما يتمشى وموضوع "الاحترام" الذي أثير بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس المفوضية. واسترعى الانتباه أيضا إلى ما يمكن للاجئات تقديمه من قدرة ودور خاصين لم يستغلا الاستغلال الكافي في كثير من الحالات.

١٦- وبالإشارة إلى الاقتراحات التي قدمها المفوض السامي في إطار الإجراء ٣، قال الرئيس إنه ينوي الدعوة إلى إجراء مشاورات غير رسمية بشأن تشذيب آليتي التمويل وتقاسم الأعباء. وأعرب أيضا عن التزامه الشديد بمواصلة عملية المشاورات العالمية التي تتناول صميم ولاية المفوضية. وقد أتاحت الاجتماعات التي عقدت بشأن المسار الثالث ترتيبا مفيدا لمناقشة كيفية تلبية احتياجات الحماية في سياق التحديات الجديدة التي لم تتنبأ بها اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، وأعرب عن الأمل في أن تعين المشاورات العالمية خلال العام القادم التحديات وأن تشير إلى إجراءات المتابعة التي من شأنها أن تعزز نظام الحماية الدولية.

١٧- وفي الختام، أشار إلى الهجمات الإرهابية المفجعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر وحث "أسرة الأمم" على مقاومة أي ميل لاستخدامها كحجة للقضاء على حق التماس اللجوء والتمتع به، أو على إثارة العداء تجاه ملتمسي اللجوء أو اللاجئين. وأخيرا، أكد عزمه على تعبئة القدرات المختلفة التي تتمتع بها اللجنة التنفيذية لمساعدة المفوض السامي على الاضطلاع بدوره لتعزيز التماس حلول دائمة لحالات اللاجئين.

ثانيا- أعمال الدورة الثانية والخمسين

١٨- أدلى المفوض السامي ببيان افتتاحي كأساس للمناقشة العامة. ويرد هذا البيان في المرفق الثاني.

١٩- واستمعت اللجنة أيضا إلى بيان أدلت به المفوضة السامية لحقوق الإنسان وتناولت فيه قضايا المسؤولية المتعلقة بتلبية احتياجات الأشخاص المتضررين إلى الحماية في حالات الطوارئ المعقدة. وقالت إن هذه الأعمال تستلزم إجراءات واستراتيجيات متنوعة ومكملة لبعضها وفقا لولايات المنظمات أو العناصر الفاعلة المختلفة. وإن الأسس القانونية التي يستند إليها جوهر أعمال الحماية هي قانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتوفر لجنة حقوق الإنسان وآلياتها معلومات مفيدة لتوضيح الآثار التي تسفر عنها قوانين وممارسات حقوق الإنسان. ووصفت أيضا العمليات الميدانية التي تنفذ في مجال حقوق الإنسان في حالات الطوارئ المعقدة مضيفة أن مكتبها لا يزال في حاجة إلى التعلم من الخبرة التي اكتسبتها المفوضية ولجنة الصليب الأحمر الدولية على مدى سنوات عديدة من عملهما في مجال الحماية.

٢٠- وأشارت المفوضة السامية لحقوق الإنسان بعد ذلك إلى المجالات التي يمكن أن يدعم فيها مكتبها أعمال الحماية في الميدان: توفير المشورة والمساعدة التقنيتين في مجال حقوق الإنسان؛ التيسير أو المساعدة في اتخاذ المبادرات لمكافحة أوضاع الإفلات من العقاب؛ والمساعدة في بذل الجهود للدفاع عن الضحايا، بما في ذلك من خلال أعمال الرصد والإبلاغ والتحليل التي تتم في مجال حقوق الإنسان. وفي الختام، استرعت الانتباه إلى الأزمة السائدة حاليا في منطقة أفغانستان وأعادت تأكيد التزام مكتبها بالشراكة في العمل مع وكالات أخرى للمساعدة في تلبية احتياجات الشعب الأفغاني الكبيرة إلى الحماية.

٢١- ويرد ملخص الرئيس للمناقشة العامة في المرفق الثالث. ويحتوي المحضر الموجز للدورة على عرض كامل لمداولات اللجنة، بما في ذلك البيانات أو غيرها من مداخلات الوفود بشأن كافة بنود جدول أعمال الاجتماع، فضلا عن البيانين الختاميين للرئيس والمفوض السامي.

ثالثا- مقررات اللجنة التنفيذية واستنتاجاتها[1]

ألف- الاستنتاج بشأن الحماية الدولية

٢٢- *إن اللجنة التنفيذية،*

مسائل عامة

(أ) *تلاحظ* أن عام ٢٠٠١ هو عام الاحتفال بالذكرى الخمسين لاتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وأنها كانت باستمرار إلى جانب البروتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧ حجر الزاوية للنظام الدولي لحماية اللاجئين؛

(ب) *تلاحظ* مع الارتياح أن مائة وواحد وأربعين دولة قد أصبحت الآن أطرافا في أحد هذين الصكين أو في كليهما، *وتشجع* الدول والمفوضية على تعزيز جهودهما للتشجيع على توسيع نطاق الانضمام إلى هذين الصكين *وتؤكد* أهمية تطبيقهما تطبيقا كاملا من جانب الدول الأطراف بما يتمشى وتعهداتها والتزاماتها؛

(ج) *تعيد تأكيد* أن حماية اللاجئين من مسؤولية الدول أساسا وأنه مطلوب منها التعاون الكامل والفعال والعمل والعزم السياسي لتمكين المفوضية من الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها والتي تشمل، في جملة أمور، تعزيز وتيسير قبول اللاجئين واستقبالهم ومعاملتهم معاملة إنسانية والتماس حلول موجهة نحو توفير الحماية لهم وفقا للقانون الدولي والمعايير الدولية؛

(د) *تعترف* بأن بعض بلدان اللجوء، وبخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين وملتمسي اللجوء تتحمل عبئا ثقيلا؛

(هـ) *تعترف* بالمساهمات الإيجابية التي يقدمها اللاجئون إلى البلدان المضيفة لهم؛

(و) *تعيد تأكيد* التزامها الشديد بالتضامن الدولي وتقاسم الأعباء والتعاون الدولي لمشاطرة المسؤوليات؛ *وتؤكد* أيضا المسؤوليات الوطنية والدولية التي تقع على عاتق بلدان المنشأ؛ *وتعيد تأكيد* الدور الحفاز الذي تقوم به المفوضية لمساعدة ودعم البلدان التي تستقبل اللاجئين، وبخاصة البلدان النامية، وتعبئة المساعدة من المجتمع الدولي للتصدي لآثار جماعات اللاجئين الكبيرة؛

(ز) *ترحب* بمبادرة المفوضية لإجراء المشاورات العالمية بشأن الحماية الدولية التي تتيح محفلا مهما تناقش فيه صراحة القضايا القانونية والتنفيذية المعقدة التي تنطوي عليها مسألة الحماية؛

(ح) *تؤكد* نية تنفيذ أنشطة المتابعة التي تنشأ عن المشاورات العالمية بمشاركة واسعة النطاق، وهي الأنشطة التي سيتم تحديدها في إطار جدول أعمال مشترك بين اللجنة التنفيذية والمفوضية بشأن الحماية والتي يمكن أن تشمل، حسب الاقتضاء، وضع استنتاجات اللجنة التنفيذية، وإجراء مشاورات أخرى على مستوى الخبراء أو غير ذلك من العمليات؛

(ط) *تؤكد* أهمية إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات اللاجئين المتضررين إلى الحماية، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون، عند تطبيق الصكوك الدولية الخاصة باللاجئين ومعايير الحماية ذات الصلة؛

إعادة التوطين

(ي) *تشدد* على أن الهدف النهائي للحماية الدولية هو التماس حل دائم للاجئين *وتثني* على الدول التي تستمر في تيسير التماس هذه الحول، لا سيما العودة الطوعية إلى الوطن، وحيثما كان ذلك ملائما وعمليا، الإدماج المحلي وإعادة التوطين، مع الاعتراف بأن العودة الطوعية إلى الوطن في ظل ظروف الأمان والكرامة لا تزال تشكل الحل المفضل لدى اللاجئين؛

(ك) *تثني* بوجه خاص على الجهود التي تبذلها الدول والمفوضية لتأمين استخدام إعادة التوطين بطرق مختلفة كأداة مهمة للحماية الدولية، وكحل دائم يستخدم استراتيجيا إلى جانب الحلين الدائمين الآخرين، حسب الاقتضاء، كجزء من نهج شامل لتعزيز الحماية، وكتعبير عن التضامن الدولي ووسيلة لتقاسم الأعباء أو المسؤوليات، خاصة في بلدان اللجوء التي تتصدى لأعداد كبيرة من اللاجئين أو لحالات اللاجئين المتطاولة؛

(ل) *تعترف* بأن إعادة التوطين عملية تبدأ بتعيين وتقدير عدد اللاجئين الذين يحتاجون إلى الحماية وتنتهي بالتماس حل دائم يؤدي إلى استقبالهم وإدماجهم بنجاح؛ وفي هذا الصدد تحيط علما بمبادئ تطوير وتنفيذ ممارسات الاستقبال والإدماج التي وضعها *المؤتمر الدولي المعني باستقبال وإدماج اللاجئين المستوطنين* الذي عقد في نوركوبينغ، السويد، من ٢٥ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١[٢]؛

(م) *تشجع* المبادرات الموجهة نحو تنويع فرص إعادة التوطين بزيادة عدد بلدان إعادة التوطين ليتم بذلك تقاسم احتياجات إعادة التوطين على نطاق أكبر والوفاء باحتياجات إعادة التوطين المتزايدة؛ وتعترف بأن بناء القدرة شرط أساسي لتهيئة ودعم الظروف اللازمة لإدماج اللاجئين المستوطنين بنجاح في بلدان إعادة التوطين الناشئة، وتؤكد أهمية الدور الحفاز الذي ينبغي للمفوضية القيام به في هذا الصدد؛ وتعترف بالدور المهم الذي لعبته الترتيبات الإقليمية في مناطق بعينها لدعم الفرص المتنوعة لإعادة التوطين؛

(ن) *تعترف* بأهمية تعزيز عمليات الشراكة الثلاثية إلى حد أكبر، وبتعزيز وضع نهج تشاوري وتعاوني لإعادة التوطين تعزيزا استراتيجيا، و*تلاحظ* ضرورة بذل جهود أخرى لزيادة الاستجابة والسرعة في معالجة حالات إعادة التوطين، وتعيين الاحتياجات العاجلة وتنسيقها بصورة أفضل؛ وتحث المفوضية على بذل جهود أخرى لتأمين سلامة معالجة حالات إعادة التوطين و*تشجع* الدول والمفوضية على الاستمرار في تنفيذ نهج استراتيجي ومنتظم للتصدي لمشكلة محاولات الاحتيال أو غيرها من أعمال الإساءة؛

انعدام الجنسية

(س) *تلاحظ* البعد العالمي لانعدام الجنسية، و*ترحب* بالجهود التي تبذلها المفوضية في إطار ولايتها لتوسيع نطاق أنشطتها جغرافيا وفنيا، و*تشجع* الدول على التعاون مع المفوضية لتعيين التدابير الواجب اتخاذها لخفض حالات انعدام الجنسية واستنباط حلول ملائمة للأشخاص عديمي الجنسية ممن هم لاجئون وللأشخاص عديمي الجنسية ممن ليسوا من اللاجئين؛

(ع) *تكرر* دعوتها إلى الدول للنظر في الانضمام إلى الاتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية لعام ١٩٥٤ وإلى الاتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١ و*تشجع* المفوضية على الاستمرار في زيادة تشجيع الدول المعنية على الانضمام إلى كلا الصكين وتنفيذهما تنفيذا كاملا؛

(ف) *تشجع* المفوضية على الاستمرار في توفير خدماتها التقنية والاستشارية لتجنب حالات انعدام الجنسية وخفضها والقيام، في هذا الصدد، بتعزيز عمليات الشراكة مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى العاملة في هذا المجال؛

(ص) *تحيط علما* مع القلق الخاص بأن مشاكل انعدام الجنسية يمكن أن تؤثرا تأثيرا متفاوتا على النساء والأطفال نتيجة إعمال قوانين الجنسية وتسجيل المواليد بشكل خاص؛ و*تؤكد* أهمية مستندات الهوية وتسجيل المواليد وحالات الزواج تسجيلا صحيحا، خاصة بالنسبة للنساء؛ و*تدعو* الدول إلى اعتماد جميع التدابير اللازمة في هذا الصدد؛

(ق) *تدين* بشدة الاتجار بالأشخاص، خاصة بالنساء والأطفال، الذي يمثل انتهاكا جسميا لحقوقهم الإنسانية؛ و*تعرب عن قلقها* إزاء فقدان العديد من ضحايا الاتجار لجنسيتهم بالفعل بسبب العجز عن إثبات هويتهم وجنسيتهم؛ و*تدعو* الدول إلى التعاون لمنح ضحايا الاتجار بالأشخاص هوية وجنسية ليتيسر بذلك التماس حلول ملائمة لحالاتهم باحترام حقوق الإنسان المعترف بها دوليا للضحايا.

باء- الاستنتاج بشأن تسجيل اللاجئين وملتمسي اللجوء

٢٣- *إن اللجنة التنفيذية،*

إذ تشير إلى استنتاجها رقم ٢٢ (د-٣٢) بشأن حماية ملتمسي اللجوء في حالات التدفق الواسع النطاق، وإلى الاستنتاج رقم ٣٥ (د-٣٥) بشأن مستندات هوية اللاجئين، والاستنتاج رقم ٣٩ (د-٣٦) والاستنتاج رقم ٦٤ (د-٤١) بشأن اللاجئات والحماية الدولية، وإلى الاستنتاج رقم ٧٣ (د-٤٤) بشأن حماية اللاجئين والعنف الجنسي؛

وإذ تلاحظ أيضا أن الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ تدعو الدول الأطراف في المادة ٢٧ منها إلى إصدار بطاقات هوية للاجئين؛

وإذ تضع في اعتبارها الأهمية التي أوليت للتسجيل في التقييم المستقل الذي أجري بشأن مدى استعداد المفوضية لحالات الطوارئ والاستجابة لأزمة كوسوفو؛

وإذ ترحب بالمناقشات التي دارت حول مسألة التسجيل في إطار المشاورات العالمية بشأن الحماية الدولية؛

(أ) *تعترف* بأهمية التسجيل كأداة للحماية، بما في ذلك الحماية من الإبعاد، والحماية من التجنيد القسري، وحماية سبل الحصول على الحقوق الأساسية، وجمع شمل أسر اللاجئين وتعيين من هم في حاجة إلى مساعدة خاصة، وكوسيلة للتمكين من تحديد مقدار الاحتياجات وتقييمها وتنفيذ حلول دائمة ملائمة؛

(ب) *توصي* بالاسترشاد بالاعتبارات الأساسية التالية لتسجيل اللاجئين وملتمسي اللجوء:

'١' يجب أن يكون التسجيل عملية متواصلة لقيد المعلومات الأساسية وقت التروح الأول وأية تغيرات ديموغرافية لاحقة وتغيرات أخرى في عدد اللاجئين (مثل عدد المواليد، والوفيات، والوافدين الجدد، وحالات الرحيل، وانتهاء صفة اللاجئ، والتجنس، إلخ)؛

'٢' يجب أن تتقيد عملية التسجيل بالمبادئ الأساسية للسرية؛

'٣' يجب أن تكون سبل الوصول سهلة قدر الإمكان إلى عملية التسجيل ويجب أن تتم في موقع سليم وآمن؛

'٤' يجب أن يتم التسجيل بطريقة خالية من الرعب والتهديد وبطريقة محايدة مع إيلاء الاحترام الواجب لسلامة اللاجئين وكرامتهم؛

'٥' يجب أن يكون الموظفون القائمون بعملية التسجيل، بمن فيهم ،عند الاقتضاء، اللاجئون وملتمسو اللجوء، مدربين تدريبا كافيا، وأن يكون من بينهم عدد كاف من الموظفات وأن تكون لديهم تعليمات واضحة بشأن إجراءات ومتطلبات التسجيل، بما في ذلك الحاجة إلى تأمين سرية المعلومات المجمعة؛ وينبغي اتخاذ تدابير خاصة تكفل سلامة عملية التسجيل؛

'٦' ينبغي مبدئيا تسجيل اللاجئين تسجيلا فرديا بقيد المعلومات الأساسية التالية: مستند الهوية ورقمه، والصورة، والاسم، والجنس، وتاريخ الميلاد (أو السن)، والحالة الزوجية، والاحتياجات الخاصة من الحماية والمساعدة، ومستوى التعليم، والوظيفة (المهارات)، وحجم الأسرة (العائلة) وتكوينها، وتاريخ الوصول، والموقع الراهن وجهة المنشأ؛

(ج) *تشجع* الدول والمفوضية، على أساس الخبرة المتاحة، على زيادة تطوير وتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتسجيل ضمانا لنوعية البيانات المسجلة وقابليتها للمقارنة، خاصة فيما يتعلق بالاحتياجات الخاصة والمهارات الوظيفية ومستوى التعليم؛

(د) *تشجع أيضا* الدول والمفوضية على استحداث تقنيات وأدوات جديدة تعزز تعيين هوية اللاجئين وملتمسي اللجوء وإصدار مستندات لهم ، بما في ذلك سمات البيولوجيا الإحصائية وتقاسمها بغرض استحداث نظام تسجيل عالمي أكثر توحيدا؛

(هـ) *تعترف* بأهمية تقاسم البيانات الإحصائية للمجتمع الدولي وبخاصة للدول والمفوضية والمنظمات الأخرى المختصة؛

(و) *تعترف* بالطابع السري للبيانات الشخصية وبالحاجة إلى الاستمرار في حماية السرية؛ وتعترف أيضا بأن تقاسم بعض البيانات الشخصية تقاسما ملائما بما يتمشى ومبادئ حماية البيانات يمكن أن يساعد الدول في مكافحة الاحتيال، والتصدي للتنقلات غير القانونية للاجئين وملتمسي اللجوء، وتعيين من ليس لهم الحق في الحماية الدولية بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ و/أو بروتوكول عام ١٩٦٧؛

(ز) *ترجو* من الدول التي لم تفعل ذلك بعد اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتسجيل اللاجئين وملتمسي اللجوء ممن هم في أراضيها وإصدار مستندات لهم بأسرع ما يمكن لدى وصولهم، مع مراعاة الموارد المتاحة، وعند الاقتضاء، التماس دعم المفوضية وتعاونها؛

(ح) *تؤكد* الدور الحاسم للموارد المادية والمالية والتقنية والبشرية في مساعدة البلدان المضيفة في تسجيل اللاجئين وملتمسي اللجوء وإصدار مستندات لهم، خاصة البلدان النامية التي تتعرض لتدفقات واسعة النطاق ولحالات اللاجئين المتطاولة.

جيم- الاستنتاج بشأن متابعة مؤتمر جنيف لعام ١٩٩٦ المعني بمشاكل اللاجئين والمشردين والهجرة ومسائل اللجوء

٢٤- *إن اللجنة التنفيذية،*

إذ تشير إلى الاستنتاجات ذات الصلة التي اتخذتها اللجنة التنفيذية في دوراتها السابعة والأربعين والثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين والخمسين والحادية والخمسين فيما يتعلق بمتابعة مؤتمر جنيف لعام ١٩٩٦؛

وإذ تشير أيضا إلى قرار الاجتماع الخامس للفريق التوجيهي (تموز/يوليه ٢٠٠٠) مواصلة الأنشطة المتعلقة "بمتابعة مؤتمر جنيف لعام ١٩٩٦ المعني بمشاكل اللاجئين والمشردين والهجرة ومسائل اللجوء" لمدة خمس سنوات، مع التشديد على أربع قضايا تتناول موضوعات كبيرة؛

وإذ تعيد تأكيد أهمية واستمرار صلاحية برنامج العمل لعام ١٩٩٦ كأساس وأداة توجيهية للأنشطة التي سيتم الاضطلاع بها في المستقبل؛

(أ) *ترحب* بالتقدم المحرز في عدد من بلدان كومنولث الدول المستقلة في تنفيذ برنامج العمل في القطاعين الحكومي وغير الحكومي على السواء؛

(ب) *ترحب* أيضا بخطة العمل للقضايا التي تتناول موضوعات بعينها والتي اشتركت في إعدادها المفوضية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا وفقا للتوصيات التي اعتمدت في الاجتماع الخامس للفريق التوجيهي؛

(ج) *تقدر* الجهود التي بذلتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا لدعم عملية المتابعة وتعبئة الموارد اللازمة لذلك، وترحب بالجهود التي تبذلها لتعزيز التعاون بين الوكالات؛

(د) *ترحب* بأول اجتماع عقده الخبراء في كييف في ١١-١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في إطار العملية التي بدأ تطبيقها في الآونة الأخيرة لتناول موضوعات بعينها والتي تصدت لموضوع المواطنة وانعدام الجنسية، وبالجهود الدولية الرامية إلى تحسين إدارة الهجرة والحدود مع إيلاء الاحترام الواجب لمسائل حماية اللاجئين، وتشجع جميع الوكالات الرائدة على مواصلة تنفيذ خطة العمل؛

(هـ) *تدعو* الحكومات في جميع بلدان كومنولث الدول المستقلة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية لمعالجة المشاكل الحادة التي تواجهها بشأن تشرد السكان، إلى تعزيز التزامها عملياً وسياسياً على السواء لتنفيذ التوصيات بـــروح برنامج العمل، وتشجع جميع الدول المهتمة والمنظمات الحكومية الدولية على المشاركة بنشاط في تخطيط الأنشطة وفقا لمصالحها وأولوياتها كي تسهم من ثم في إحراز تقدم متسق وبعيد المدى في عملية المتابعة لينتهي الأمر بعقـــد الاجتماع الاستعراضي الأول على مستوى عال في عام ٢٠٠٢ قبل انعقاد الدورة الثالثة والخمسين للجنة التنفيذية؛

(و) *تلاحظ* أنه لا يمكن التصدي للتحديات الخطيرة التي تواجهها بلدان المنطقة بموارد وخبرات تلك البلدان وحدها؛

(ز) *تكـــرر* أهمـــية بذل جهود مشتركة لتنفيذ الأهداف المحددة في برنامج العمل بالتوصل، في جملة أمور، إلى رفع مستوى الدعم السياسي، والتماس حلول سياسية دائمة للمنازعات، وزيادة ديمقراطية وبناء المجتمع المـــدني، وتنفـــيذ التشريعات تنفيذا كاملا، وإقامة تعاون كاف على مستوى إقليمي أو ثنائي، وزيادة مشاركة المؤسســـات المالية الدولية ووكالات التنمية، وتوفير الموارد المالية وتأمين التعاون والدعم الدوليين بروح التضامن وتقاسم الأعباء؛

(ح) *ترحب* بالتقدم المحرز في بناء المجتمع المدني، خاصة عن طريق تنمية القطاع غير الحكومي، وتنمية التعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومات في عدد من بلدان كومنولث الدول المستقلة، و*تدعو* حكومات بلدان كومنولث الدول المستقلة إلى زيادة تيسير تكوين المنظمات غير الحكومية وأنشطة هذه المنظمات، وإلى القيام جنـــبا إلى جنب المنظمات الدولية، بتعزيز تعاونها إلى حد أكبر مع المنظمات غير الحكومية لزيادة تشجيعها على مواصلة اشتراكها في متابعة مؤتمر جنيف لعام ١٩٩٦؛

(ط) *تـــرجو* من المفوض السامي أن يبقي اللجنة التنفيذية على علم بتنفيذ خطة العمل للقضايا التي تتناول موضوعات بعينها وبالتقدم المحرز في متابعة مؤتمر جنيف لعام ١٩٩٦.

دال- المقرر بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية

٢٥- *إن اللجنة التنفيذية،*

(أ) *تؤكد* أنه قد تبين لدى استعراض الأنشطة المقترحة في إطار الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٢ كما وردت في الوثيقة A/AC.96/950 أن هذه الأنشطة تتفق مع النظام الأساسي للمفوضية (قرار الجمعية العامة ٤٢٨ (د-٥)، ومع المهام التي يضطلع بها المفوض السامي في إطار "المساعـــي الحميـــدة" كما تم الاعتراف بهـــا

أو تشجيعها أو طلبها من جانب الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأمين العام، ومع الأحكام ذات الصلة *للقواعد المالية لصناديق التبرعات التي يديرها المفوض السامي لشؤون اللاجئين*؛

(ب) *توافق* على البرامج والميزانيات المخصصة للبرامج الإقليمية والبرامج العالمية وميزانيات المقر في إطار الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٢ البالغة ٠٠٠ ٦٨٣ ٨٠١ دولار، بما في ذلك الاحتياطي التشغيلي البالغ ٣٠٠ ٨٨٠ ٧٢ دولار (ما يمثل ١٠ في المائة من الأنشطة المبرمجة)، ويرد جميعها بالتفصيل في الجدول الثاني-١؛ والتي يصل بها مجموع الاحتياجات، بإضافة المساهمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة البالغة ٠٠٠ ٨٩١ ١٩ دولار، والاعتمادات المرصودة للموظفين المبتدئين من الفئة الفنية (٧ ملايين دولار)، إلى ٠٠٠ ٥٧٤ ٨٢٨ دولار في عام ٢٠٠٢؛ و*تأذن* للمفوض السامي، في حدود هذا الاعتماد الإجمالي، بإدخال تعديلات على البرامج الإقليمية والبرامج العالمية وميزانيات المقر؛

(ج) *توافق* على الميزانية البرنامجية السنوية المنقحة لعام ٢٠٠١ البالغة ٦٠٠ ١١١ ٧٨٢ دولار، والتي يصل بها مجموع الاحتياجات، بإضافة المساهمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة البالغة ٨٠٠ ١٧٨ ١٩ دولار والاعتمادات المرصودة للموظفين المبتدئين من الفئة الفنية البالغة ٧ ملايين دولار فضلا عن الاحتياجات في إطار البرامج الإضافية في عام ٢٠٠١ البالغة ٤٠٠ ١١٩ ٦٦ دولار، إلى ٨٠٠ ٤٠٩ ٨٧٤ دولار في عام ٢٠٠٢ (الجدول الثاني-١، ص ٤٢ من النص الإنكليزي)؛

(د) *تحيط علماً بتقرير مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية العامة عن حسابات صناديق التبرعات التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠* (A/AC.96/949)، *والإجراءات التي اتخذها* المفوض السامي *لمتابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات* (A/AC.96/949/Add.1)؛ وكذلك *تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية السنوية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٠٢* (A/AC.96/950/Add.1)، *وتقرير المفوض السامي عن أنشطة التفتيش التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين* (A/AC.96/946) *والتقرير عن أنشطة التقييم التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين* (A/AC.96/947)، وتطلب إطلاعها بانتظام على التدابير المتخذة لمتابعة التوصيات والملاحظات المقدمة في مختلف وثائق المراقبة هذه؛

(هـ) *ترجو* من المفوض السامي، في حدود الموارد المتاحة، الاستجابة بمرونة وفعالية للاحتياجات الواردة حاليا في إطار الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٢، و*تأذن* له في حالة ظهور احتياجات طارئة جديدة إضافية لا يمكن تلبيتها بالكامل من الاحتياطي التشغيلي، بإنشاء برامج إضافية وتوجيه نداءات خاصة؛

(و) *تحث* الدول الأعضاء، في ضوء الاحتياجات الكبيرة التي يتعين على المفوضية تلبيتها، على الاستجابة بسخاء وبسرعة وبشكل منظور وكاف للنداء الذي يوجهه إليها المفوض السامي من أجل توفير الموارد للوفاء بالكامل بالميزانية البرنامجية السنوية التي تم إقرارها لعام ٢٠٠٢، والبحث عن طرق في المستقبل تؤمن وجود قاعدة تمويل متسقة وأوسع نطاقا على أساس مبدأ التضامن وتقاسم الأعباء.

هاء- المقرر بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأنشطة الإضافية

٢٦- *إن اللجنة التنفيذية،*

إذ تشير إلى أن الجمعية العامة قد وافقت في قرارها ١٤٦/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ على ميزانية برنامجية سنوية موحدة لأنشطة المفوضية السامية،

وإذ تلاحظ أن القواعد المالية لصناديق التبرعات التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تعرِّف "البرامج الإضافية" بأنها "الأنشطة التي تنشأ بعد إقرار الميزانية البرنامجية السنوية وقبل إقرار الميزانية البرنامجية السنوية القادمة والتي لا يمكن الاضطلاع بها بالكامل من الاحتياطي التشغيلي. ويتم تمويلها بالتبرعات التي تقدم استجابة للنداءات الخاصة"[٣]،

وإذ تشير إلى توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية[٤] بأن توفر اللجنة التنفيذية إلى المفوض السامي مبادئ توجيهية للاضطلاع بالأنشطة الإضافية،

وإذ تشير إلى المقرر المتعلق بالمبادئ التوجيهية المنطبقة على تأمين الموارد للميزانية الموحدة للمفوضية السامية الذي اعتمدته اللجنة الدائمة في جلستها الثامنة عشرة[٥] بإبداء دعمها لإجراء مشاورات منتظمة عند التصدي لقضايا تعبئة الموارد باعتبار ذلك جزءاً من الجهود الواجب بذلها للحفاظ على الشفافية الكاملة بشأن جميع القضايا المتعلقة بالميزانية،

وإذ تشير أيضا إلى المقرر الذي اعتمدته في جلستها الحادية والعشرين[٦]، *وأعادت فيه تأكيد* دعمها للاستعراض الذي قام به المفوض السامي في إطار الإجراءات ١ و٢ و٣ التي اتخذها، *وأعربت فيه عن التزامها* بالمبادئ الناشئة عن الإجراء ١،

(أ) *تقترح* تطبيق المعايير التالية عند الاضطلاع بالأنشطة الإضافية:

'١' يجب أن تظل الميزانية البرنامجية السنوية الموحدة الإطار لأنشطة المفوضية وأن تؤمن بذلك الشفافية والاتساق والمساءلة عن جميع الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها دعما لتلك التي تهم المفوضية؛

'٢' تشمل الخيارات المتاحة لتأمين موارد للأنشطة الجديدة إعادة تخصيص اعتمادات في إطار ميزانية قائمة ومعتمدة لمشروع ما؛ عمليات التحويل بين الاعتمادات؛ وتخصيص الاعتمادات من الاحتياطي التشغيلي. ويكون البرنامج الإضافي لازما متى وصل حجم الأنشطة إلى حد يتعذر معه تمويلها من الموارد المتاحة على مستوى الميزانية المعتمدة، وفقا لأحكام القواعد المالية. ويتم إدراج البرنامج الإضافي بعد ذلك في الميزانية البرنامجية السنوية الجديدة المقترحة؛

'٣' يجب أن تنطبق على الأنشطة الإضافية عند الاضطلاع بها المعايير والخصائص التي أدرجتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في *استعراضها لأنشطة المفوضية ١٩٩٧-١٩٩٩* (A/AC.96/900, Add. 3 & 4)، وفي *المبادئ التوجيهية المتعلقة بتحديد الأولويات* والمذيلة في نتائج الإجراء ١ الذي اتخذه المفوض السامي (٧)؛

'٤' عند وضع أو استعراض اتفاقات الشراكة مع كيانات أخرى يمكن أن تسهم في عمل المفوضية، ينبغي النص على أحكام خاصة لاشتراكها ومساهمتها في الأنشطة التي هي موضع البرامج الإضافية؛

'٥' في حالة الأنشطة الإضافية كتلك التي تتعلق بالمشردين أو بأنشطة إعادة الإدماج الأطول أجلا، ينبغي للمفوضية التأكد من أن الموارد متوافرة وأنه يمكن الحصول عليها.

واو- المقرر بشأن عمل اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠٢

٢٧- *إن اللجنة التنفيذية*،

وقد استعرضت القضايا المعروضة عليها في دورتها الثانية والخمسين، بما في ذلك مناقشتها العامة التي دارت على أساس بيان المفوض السامي، والأعمال التي اضطلعت بها للجنة الدائمة خلال العام، وإذ تضع في اعتبارها مقررات واستنتاجات دورتها الثانية والخمسين؛

(أ) *تقرر* اعتماد البنود التالية كإطار لبرنامج عمل اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠٢: الحماية الدولية؛ السياسة البرنامجية/سياسة الحماية؛ البرنامج والتمويل؛ الإدارة؛ التنسيق؛ والموارد التنظيمية والمالية والإشرافية والبشرية؛

(ب) *ترجو* من الدول الأعضاء أن تستعرض، في اجتماع التخطيط المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، اقتراحات محددة لإدراجها في برنامج العمل لعام ٢٠٠٢، آخذة في الاعتبار الجدول الزمني الذي أشار إليه اجتماع التخطيط المعقود في عام ٢٠٠٠ بغية تقديم برنامج عملها المتفق عليه إلى الدورة الأولى للجنة الدائمة في عام ٢٠٠٢ لاعتماده رسميا؛ *وترجو* من الدول الأعضاء أن تضع في اعتبارها استصواب جدولة البنود على مدة سنتين أو على مدة أطول؛

(ج) *ترجو* من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن تدرج في وثائقها المتعلقة بالبنود ذات الصلة التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فضلا عن الخطوات المتخذة لتنفيذ تلك التوصيات وما يتصل بذلك من مقررات واستنتاجات اللجنة التنفيذية؛

(د) *تأذن* للجنة الدائمة بأن تضيف إلى برنامج عملها لما بين الدورات وتحذف منه ما تراه مناسبا من البنود؛

(هـ) *تقرر* عقد ما لا يزيد على ثلاثة اجتماعات للجنة الدائمة في عام ٢٠٠٢ في شباط/فبراير - آذار/مارس، حزيران/يونيه - تموز/يوليه، وقبل انعقاد الدورة العامة الثالثة والخمسين للجنة التنفيذية؛

(و) *تطلب* إلى اللجنة الدائمة تقديم تقرير عن أعمالها إلى الدورة الثالثة والخمسين للجنة التنفيذية؛

(ز) *تطلب* من أعضائها الاستمرار في بذل الجهود كي تصبح اللجنة التنفيذية محفلا للمناقشة الموضوعية التفاعلية، وتوفر توجيهات يمكن للمفوضية السامية تنفيذها في إطار ولايتها.

زاي- المقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والخمسين

٢٨- *إن اللجنة التنفيذية،*

تقرر إقرار جدول الأعمال المؤقت التالي للدورة الثالثة والخمسين للجنة التنفيذية:

١- افتتاح الدورة

٢- انتخاب أعضاء المكتب

٣- إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

٤- الموضوع السنوي

٥- التقريران عن أعمال اللجنة الدائمة بوصفهما يتعلقان بما يلي:

'١' الحماية الدولية

'٢' المسائل البرنامجية والإدارية والمالية

٦- النظر في الميزانية البرنامجية السنوية واعتمادها

٧- التقارير المتعلقة بالتقييم والإشراف

٨- اجتماعات اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠٣

٩- النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والخمسين للجنة التنفيذية

١٠- أية مسائل أخرى

١١- اعتماد تقرير الدورة الثالثة والخمسين للجنة التنفيذية

١٢- اختتام الدورة.

حاء- المقرر بشأن الاشتراك بصفة مراقب في ٢٠٠١-٢٠٠٢

٢٩- *إن اللجنة التنفيذية،*

(أ) توافق على الطلبات المقدمة من وفود الحكومات التالية المتمتعة بمركز مراقب للاشتراك في اجتماعات اللجنة الدائمة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢:

أذربيجان، إكوادور، ألبانيا، أوكرانيا، البرتغال، بلغاريا، بيرو، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، رواندا، رومانيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سوازيلند، غواتيمالا، قبرص، كوبا، كينيا، لاتفيا، ليتوانيا، مصر، المملكة العربية السعودية، ميانمار، ونيبال.

(ب) تأذن للجنة الدائمة بأن تبت في أي طلبات إضافية تقدمها وفود حكومات تتمتع بمركز مراقب للاشتراك في اجتماعاتها خلال الفترة المذكورة أعلاه؛

(ج) توافق على القائمة التالية بأسماء المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية التي سيدعوها المفوض السامي للاشتراك بصفة مراقب في الاجتماعات ذات الصلة للجنتها الدائمة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢:

الوكالات المتخصصة والإدارات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الأوروبية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وجماعة فرسان مالطة، والأمانة التنفيذية لكومنولث الدول المستقلة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجلس أوروبا، والمنظمة الدولية للهجرة.

الحواشي

(١) ترد المقررات التي اعتمدتها اللجنة الدائمة في الاجتماعات التي عقدت في فترة ما بين الدورات في عام ٢٠٠١ في المرفق الأول.

(٢) انظر EC/51/SC/INF.4، المرفق.

(٣) A/AC.96/503/Rev.7, art.I, 1.6 (g).

(٤) C.96/900/Add.3، الفقرة ٤٠.

(٥) C.96/939، المرفق باء.

(٦) C.96/956، المرفق ألف.

(٧) انظر A/AC.96/950, Annex 5, pp.109-111, paras 2.3-2.6; 3.1-3.2.

المرفق الأول

المقررات والاستنتاجات التي اعتمدتها اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠١

اعتمدت اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠١، بموجب الصلاحية التي خولتها إياها اللجنة التنفيذية، عددا من المقررات بشأن مسائل مدرجة في برنامج عملها. وترد نصوص هذه المقررات مرفقة بتقارير اللجنة الدائمة على النحو التالي:

A/C.96/945 تقرير الاجتماع العشرين للجنة الدائمة (١٢-١٤ آذار/مارس ٢٠٠١)

مقرر بشأن البرنامج والتمويل

استنتاج بشأن تعزيز نهج لتحقيق التنمية المجتمعية

A/AC.96/956 تقرير الاجتماع الحادي والعشرين للجنة الدائمة (٢٥-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

مقرر بشأن الإسقاطات البرنامجية والتمويلية الشاملة لعام ٢٠٠١

مقرر بشأن مقترحات تخص هيكل الميزانية

المرفق الثاني

البيان الافتتاحي الذي أدلى به مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في الدورة الثانية والخمسين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

(الاثنين، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)

السيد الرئيس،
أصحاب السعادة،
حضرات المندوبين الموقرين،
السيدات والسادة،

يسرني أن أكون بينكم اليوم، فهذه هي أول جلسة علنية أحضرها للجنة الدائمة. ولقد عقدت مع العديد منكم لقاءات شخصية على مدى الأشهر القليلة الماضية، غير أنه يطيب لي أن أراكم جميعاً مجتمعين. ويسرني بخاصة أن أرحّب بماري روبنسون المفوضة السامية لحقوق الإنسان التي تكرَّمت بالموافقة على توجيه كلمة إلى اللجنة الدائمة.

دعوني أبدأ بتوجيه ترحيب خاص للمكسيك بوصفها عضوا جديدا في اللجنة. وأود أن أهنئ المكتب الجديد ورئيسه سفير السويد مولاندر. فخبرته ومعرفته بشؤون اللاجئين ستشكلان بالطبع إضافة قيمة إلى اللجنة. كما أود أن أوجه الشكر إلى رئيس اللجنة الذي انتهت مدته وهو السفير خوران، سفير جمهورية إيران الإسلامية. فلقد كنت محظوظاً بالعمل معه. ولكَم أقدِّر ما أبداه من التزام تجاه اللاجئين وتجاه أعمال هذه اللجنة على مدى السنة الماضية، وآمل في أن نواصل الإفادة من بصيرته النافذة.

السيدات والسادة،

لقد مرت الأشهر التسعة الأولى لي في اللجنة بسرعة كبيرة. وسرعان ما عرفت أن لهذا المكتب تاريخا عريقا. وأكثر ما حاز إعجابي فيه هو المستوى الرفيع لموظفيه وتفانيهم في العمل، حيث يقدِّم العديد منهم تضحيات شخصية ضخمة ويخاطرون بأرواحهم يومياً من أجل مساعدة الآخرين. وأود أن أنوه تنويها خاصا بالسيدة ساداكو أوغاتا التي خلفتها في منصبها، وهي امرأة عظيمة وقائدة عظيمة.

لقد جئت في مرحلة عصيبة، ولكنها أيضاً مرحلة تثير الاهتمام والتحدي. فقد احتفلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في العام الماضي بذكراها الخمسين. ونحتفل هذا العام بالذكرى الخمسين لاتفاقية

اللاجئين لعام ١٩٥١. وتتيح لنا هاتان المناسبتان فرصة إلقاء نظرة جديدة على ما وصلنا إليه اليوم وإعادة النظر في الاتجاه الذي نسير فيه.

وقد حددت السيدة أوغاتا في البيان الذي أدلت به أمام اللجنة الدائمة في العام الماضي عدداً من التحديات الرئيسية التي تواجهها المفوضية، وعلى رأسها ضرورة تعزيز قدرة المفوضية على الاستعداد لحالات الطوارئ وقدرتها على الاستجابة لها. وهذا أمر حيوي، حيث إننا نواجه باستمرار حالات طوارئ جديدة. وقد وقعت أول أزمة كبرى كانت علي مواجهتها هذه السنة في غينيا، وكان على قمة أولوياتي فيها ضمان الوصول الآمن إلى اللاجئين وكفالة انتقالهم بسلام. واستطعت أن أحرز تقدماً فيها بالدخول في عملية سياسية أقنعتُ من خلالها الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون بتغيير خطتها. وتبعت هذه الأزمة أزمة أخرى في البلقان، حيث اضطُّر أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص إلى هجر منازلهم في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وقد كنت في المنطقة يوم الجمعة من الأسبوع الماضي لتدعيم الأعمال الجليلة التي بدأناها هناك. وقد قدمنا خلال الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام دعماً لمواجهة حالات الطوارئ في ٢٢ بلداً.

وحدث كل هذا قبل وقوع الهجمات الإرهابية الهمجية على الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر. ونبهتنا هذه الهجمات وما خلفته من أزمة إنسانية في أفغانستان والبلدان المحيطة إلى أن من الصعب التنبؤ بحالات الطوارئ. علينا إذن أن نكون مستعدين في جميع الأوقات، وعلينا ومعنا شركاؤنا أن نكون قادرين على التصدي للأزمات الجديدة بطريقة فعالة ومنسّقة. ولقد اتخذنا بالفعل عدداً من التدابير على مدى السنة الماضية لزيادة تحسين قدرتنا على الاستعداد لمواجهة حالات الطوارئ وقدرتنا على الاستجابة لها. ونخص بالذكر هنا الارتقاء بمستوى تدريب الموظفين، وزيادة عدد موظفي الطوارئ الأساسيين الذين يمكن نشرهم، ووضع ترتيبات احتياطية جديدة مع الحكومات والشركاء، وزيادة مخزوننا لمواجهة الطوارئ.

ونحن نستعد، كما تعلمون، لعملية إغاثة واسعة النطاق لمواجهة حالة الطوارئ الإنسانية الحالية في أفغانستان والمناطق المحيطة بها. وآمل في أن يستجيب المانحون لمناشدتنا بجمع ٢٦٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتغطية الأشهر الستة المقبلة. فهذا سيمكننا من الاستعداد لتدفق عدد يصل إلى ١,٥ مليون لاجئ على البلدان المجاورة، لا سيما باكستان وإيران. ونحن نعوّل في ذلك على سخاء المانحين.

ومن التحديات الخطيرة الأخرى التي تواجهها مفوضية شؤون اللاجئين أمن موظفيها. فالأحداث التي جرت في أيلول/سبتمبر من العام الماضي حين قُتل ثلاثة من زملائنا بوحشية في تيمور الغربية وقُتل زميل آخر بوحشية في غينيا لا تزال ماثلة في أذهاننا جميعاً، مشكلة بعضاً من أحلك الأيام في تاريخ المفوضية. غير أن الأمر لم ينته عند هذا الحد. فقد قُتل زميل آخر في جمهورية الكونغو الديمقراطية في آذار/مارس من هذا العام، وما كاد يمر شهر على ذلك حتى شهدنا عمليات قتل مروّعة لستة من أفراد لجنة الصليب الأحمر الدولية. وتذكرنا كل حالات

الوفـــاة هـــذه بالتضحيات الهائلة التي يقدمها سنوياً موظفو المساعدة الإنسانية الذين يخاطرون بأرواحهم لنجدة غيرهم في بعض من أخطر أرجاء العالم. وتكريماً لمن قُتل من زملائنا، أقيم نصب تذكاري دائم أمام مقر المفوضية وسيتم افتتاحه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وسيكون هذا النصب رمزا يذكرنا دائما بما حدث.

ومع ذلك، فلئن كان تذكر الماضي مهماً، إلا أنه يجب أيضاً الاستعداد للمستقبل. وستظل معالجة مسألة أمن الموظفين واحدة من أولوياتي الرئيسية. فمهمتنا لن تكون أبداً بلا مخاطر، حيث يتعين علينا أن نكون إلى جوار مَـــن نقدم إليهم خدماتنا. ولكن هناك حدوداً لما يمكن أن نقبله. ويشكل التدريب الملائم وتوفير المعدات التقنية اللازمة الحد الأدنى من الشروط الأساسية للعمل في أماكن العمل البعيدة عن المقر.

ولقـــد أعددنـــا في العـــام الماضـــي دورات جديدة لتدريب الموظفين في المجالات الأمنية، وأعدنا تحديد مســـؤوليات المديرين وأسلوب مساءلتهم. كما أيدنا تعزيز مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن، وهو آلية الأمـــن على نطاق منظومة الأمم المتحدة. غير أنه لا تزال هناك مشاكل كبرى يتعين التغلب عليها. ولقد قدمت احتجاجاً شديداً إلى السلطات في إندونيسيا على الأحكام المخففة لدرجة غير مقبولة التي صدرت ضد المسؤولين عـــن قتل زملائنا في تيمور الغربية. وعلينا أن نتخذ الخطوات الكفيلة بمنع إفلات من يهاجمون موظفي المساعدة الإنسانية من العقاب. ثم إن العوائق المتصلة بالتمويل تؤثر علينا. واسمحوا لي أن أكون فظاً فأقول إن التعبير عن الأسف لوفاة زملائنا يعني القليل إن لم تكن الموارد اللازمة للارتقاء بمستوى الأمن في طريقها إلينا.

دعـــوني إذن أنتقل إلى تحدٍ رئيسي آخر تواجهه مفوضية شؤون اللاجئين، وهو إدارة التدفقات السكانية المعقدة. ويشمل ذلك "التدفقات المختلطة" للاجئين وملتمسي اللجوء وغيرهم من المهاجرين، والهجرة "المختلطة الدوافـــع" الـــتي يغادر في إطارها الناس أوطانهم لمجموعة من الأسباب السياسية والاقتصادية وغيرها من أسباب. فتهريب الناس والاتجار بهم في تزايد. ومع إغلاق طرق الانتقال العادية، يستمر العديد من اللاجئين في اللجوء إلى المهربين، بحثا عن الأمن، على الرغم مما ينطوي عليه ذلك من مخاطر وتكاليف مالية. ويرتدي غيرهم من المهاجرين عباءة اللاجئين للتغلب على عوائق الهجرة. والنتيجة هي ارتسام صورة سيئة للاجئين في كثير من الأحيان في أذهان الـــناس. ويطـــرح هذا تحديين رئيسيين يتمثلان في أنه يجب على الحكومات أن تتوصل إلى سبل للبت في طلبات اللجوء بطريقة أسرع وأقرب إلى العدل، ويجب على الساسة وشعوب البلدان المستقبلة للاجئين أن يتجنبوا تصنيف ملتمسي اللجوء كافة تحت فئة "المخادعين" أو "المزيفين" ما لم يكن تحت فئة المجرمين.

السيدات والسادة،

ستظل الجهود الرامية إلى حماية اللاجئين محدودة القيمة ما لم يتم التوصل إلى حلول دائمة لمشاكلهم. وهذه مسألة أساسية. فالعودة الطوعية إلى الوطن والإدماج المحلي وإعادة التوطين هي، كما تعلمون، الحلول الدائمة الثلاثة. وعلينا أن نركز عليها أكثر من ذلك مع الحكومات وسائر الشركاء. وأرى أن هذا يشكل جوهر مهمتي، فهي لا تقتصر على "الحماية" وحدها، وإنما تشمل كلاً من "الحماية والحلول". فالحماية لا تكون حماية في غياب الحلول.

وعدم توفير الحلول يجعلنا جميعاً مسؤولين عن تدهور أحوال اللاجئين، كما يمكنه أن يؤدي إلى رفع معدلات الجريمة وإلى خطر نشوب صراعات أخرى أو ظهور مناطق أخرى مزعزعة الاستقرار. وحاشانا أن نقترف هذا الذنب. فالبدائل غير المقبولة في حالة عدم توفير الحلول الدائمة تتمثل في إطالة أمد حالات اللجوء، وتزايد أعداد اللاجئين القابعين في مخيمات اللاجئين سنة بعد أخرى، وتزايد أعداد اللاجئين الذين يلجأون إلى تدابير يائسة للتمتع بالأمن وبمستقبل أفضل، وتزايد عدد اللاجئين الذين يُستغلون في شبكات الإجرام.

ولتمكين الإدماج المحلي المستدام للاجئين وإعادة إدماج العائدين، نحتاج أيضاً إلى إيجاد سبل أكثر فعالية لسد الثغرة القائمة بين الإغاثة في حالات الطوارئ والتنمية الأطول أجلا. فاللاجئون مستبعدون من غالبية المساعدات الإنمائية. وكما ذكرت للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه، أرى أن هذا يشكل خطأً كبيراً. إذ لا أعتقد أنه يمكن استبعاد اللاجئين باعتبارهم عنصرا هامشيا بالنسبة للتنمية. فأفريقيا موطن لأكثر من ٥,٣ ملايين لاجئ وغيرهم من الأشخاص الذين تهتم بهم المفوضية. وإمكاناتهم الإنتاجية هائلة. ولعلي أجرؤ على القول بأن تحقيق التنمية المستدامة في العديد من البلدان الأفريقية سيكون صعباً جداً إذا ما تجاهلت البلدان المضيفة القدرات الإنتاجية للاجئين أو إذا ما تجاهلتها حكوماتهم عند عودتهم إلى الوطن. ولا يظهر هذا التحدي في أفريقيا وحدها. فالسلطات الجديدة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية صارت تقر بواقع يتمثل في أن عدة مئات الآلاف من اللاجئين قد لا يعودون إلى أوطانهم أبداً. وستتوقف نوعية الحياة التي سيعيشها هؤلاء - وأبناؤهم - في المستقبل على أنشطة الإعمار والتنمية في صربيا وليس على المعونة الإنسانية.

وكثيراً ما يعتبر اللاجئون عبئاً، وأنا لا أريد أن أقلل من شأن المسائل الإنسانية والأمنية المتصلة بوجود مجموعات كبيرة من اللاجئين. ولكني أود أن أبرهن على وجهة نظر أكثر استنارة وتكاملاً. فاللاجئون ليسوا مجرد مستفيدين من المعونة الإنسانية. بل هم عناصر بإمكانها الإسهام في التنمية، سواء في البلدان التي لجأوا إليها أو عند عودتهم إلى الوطن. نحن نحتاج إذن إلى إعادة التفكير في علاقة اللاجئين بالتنمية. ونحتاج ألا يتم هذا التفكير بعيدا عنهم في إطار مؤتمرات تعقد في نيويورك أو واشنطن أو جنيف، بل أن يتم بصورة مباشرة وبمشاركة مانحينا وشركائنا في الأماكن التي يتعين علينا كل يوم إزالة الحواجز. فالمقولات السطحية من قبيل "التنمية عملية طويلة

الأجـــل" و"المساعدة الإنسانية عملية قصيرة الأجل" لا تأتي بنفع. وهي ببساطة مقولات خاطئة. وينبغي أن يبدأ البحث عن حلول دائمة منذ نشوء كل حالة من حالات الطوارئ الإنسانية.

وأود أن أكرر النداء الذي وجهته أمام مؤتمر أقل البلدان نمواً في بروكسل في أيار/مايو. ينبغي للمانحين أن يرصـــدوا أو "يخصصـــوا" حصـــة متواضـــعة من تمويل المساعدة الإنمائية للمسائل المترابطة المتمثلة في اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً والسكان المحليين المتضررين، على أن توزَّع هذه الحصة بينها بالتناسب.

غير أن من التحديات الأخرى التي تواجهها المفوضية إيجاد سبل الترويج للتعايش والمصالحة في المجتمعات المنقســـمة على نفسها. وقد أطلقت المفوضية في العام الماضي مبادرة أسمتها "تصور التعايش"، نفذت من خلالها مشروعين تجريبيين في البوسنة ورواندا. وهذان المشروعان يشكلان بصيصا من نور يضيء الظلمات التي تفشيها كراهية الأجانب. وسأتعاون تعاوناً وثيقاً مع السيدة أوغاتا بوصفها رئيسة مشاركة للجنة الدولية المعنية بالأمن الإنساني من أجل متابعة هذين المشروعين.

تلك تحديات مستمرة، سبق أن أشرنا إليها في العام الماضي. ولكن العالم يتغير بسرعة، وعلى المفوضية أن تكـــون قـــادرة على التكيف. فالهجمات الإرهابية الأخيرة أطلقت العنان بالفعل لموجة من الاعتداءات التمييزية والاســـتفزازات الموجهـــة ضـــد أشخاص مسلمين في عدد من البلدان. ولربما تفاقمت كراهية الغير والتعصب الموجودان أصلاً في مجتمعات كثيرة وأديا إلى مزيد من التمييز ضد اللاجئين وملتمسي اللجوء وجماعات الأقليات في أماكن مختلفة من العالم. علينا إذن أن نكافح كراهية الأجانب وأن نستعد لتحديات الحماية الهائلة التي تنتظرنا.

الإدارة التنظيمية

السيدات والسادة،

لقد أصبحت المفوضية تعمل الآن في حيز يزدحم بمختلف العناصر الفاعلة، مستعينة بتمويل محدود. ولا يمكنـــنا بصـــراحة أن نستمر في التفكير في "العمل كالمعتاد". فنحن في حاجة إلى إعادة بحث أسلوب اضطلاعنا بولايتنا لضمان حماية اللاجئين وإيجاد حلول دائمة لمشاكلهم.

ولقـــد اتخذت خلال الأشهر التسعة الأولى لي في هذا المنصب عدداً من التدابير الرامية إلى زيادة تركيز المـــنظمة وتعزيـــز قدرتنا على مواجهة تحديات الغد. واستلزم هذا تعيينات جديدة وتغييرات في هيكلنا التنظيمي وتوجيهات جديدة في مجال السياسة العامة.

وأود أو أنـــوه بنائب المفوض السامي السابق ريك بارتون. وقد حلت محله ميري آن فيرش التي انضمت إلينا في نيسان/أبريل، والتي أُرحب كثيراً بما لها من خبرة واسعة النطاق في مجال الإدارة. كما أود بالطبع أن أنوه

بـــالمفوض السامي المساعد سورين جيسين – بيترسن المعروف حق المعرفة لكم جميعاً والذي سيتركنا هذا الشهر بعد قضائه فترة طويلة من العمل المتميز مع المنظمة. وهو الذي نصحني بمجرد وصولي إلى المنظمة بضرورة عمل شيء بشأن التوازن الجغرافي في المكتب التنفيذي، مشيرا إلى أننا أصبحنا حينذاك اثنين من شمال أوروبا في المكتب التنفـــيذي، واقـــترح أن أبحث عن شخص آخر يشغل منصب المفوض السامي المساعد. وأنا على يقين من أنكم ستضمون أصواتكم إلي عند تقديمي أطيب التمنيات له في مساعيه المقبلة. ويسرني أن أرحب بكامل مرجان الذي حـــل محله والذي ظل يعمل في المفوضية طيلة عشرين عاما وكان حتى وقت قريب الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وهكذا أنشأت فريقا أساسياً للإدارة العليا – أي "ترويكا متجانسة" – مشكلاً من المفوض السامي ونائبة المفـــوض السامي والمفوض السامي المساعد. وسيظل مدير إدارة الحماية الدولية، في ظل هذا الهيكل الجديد، يتبع المفوض السامي مباشرة.

ومـــن المهـــم التأكيد على أنه تم تعزيز الدور الذي تضطلع به نائبة المفوض السامي بدرجة كبيرة. فقد أنشـــأت هـــيكلاً إدارياً جديداً يتم من خلاله توزيع جميع المسائل الداخلية المتصلة بإدارة الموارد من خلال نائبة المفوض السامي، ويتم توزيع كافة المسائل المتصلة بإدارة العمليات من خلال المفوض السامي المساعد. وستضطلع نائـــبة المفوضـــة السامي بمسؤولية التقريب بين نُظمنا الخاصة بتخطيط برامجنا وتنفيذها ورصدها وتقييمها. ومن الواضـــح أنـــنا نحتاج إلى تقليل التركيز في تخطيطنا الاستراتيجي على المدخولات لزيادته على الأداء، مع إجراء تقييمات دورية لأنشطتنا، يتبعها اتخاذ الإجراءات الإصلاحية الملائمة.

ولقد جددت نشاط الإدارة العليا من خلال عدد من التعيينات الجديدة شملت رئاسة جديدة لإدارة تنظيم الموارد، وإدارة الدعم التشغيلي، والمكاتب الإقليمية للأمريكتين، وآسيا، وآسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، ومكتب المفتش العام، ومواقع حيوية أخرى كدائرة الموارد البشرية. واستطعت من خلال هذه التغييرات كلها أن أضم للمنظمة كفاءات جديدة، بل وأن أُحقق تحسناً كبيراً في التوازن الجنساني داخـــل الإدارة العليا للمنظمة إلى جانب التنوع الجغرافي. فتداول العمل مفيد بعد قضاء الموظف عدة سنوات في منصبه، ولا ينطبق هذا فقط على الميدان وإنما ينطبق أيضاً على المديرين.

واتخذت أيضاً تدابير تهدف إلى تعزيز آليتي التحقيق والمراقبة الداخلية بالمفوضية. وأعربُ عن قلقي البالغ إزاء مزاعم الفساد في مكتبنا بنيروبي فيما يتصل بإعادة التوطين. ويجري حالياً تنفيذ خطة إصلاح شاملة في كينيا، وســـتُبذل جهود لضمان تطبيق الدروس المستفادة من هذه العملية على نطاق عالمي. فقد عقدت العزم على بذل قصاراي لتقليل هذا الاستغلال إلى أدنى حد ممكن ولضمان أن تظل إعادة التوطين من أدوات الحماية الرئيسية.

وعـــندما تسلمت منصبي، فُرض تجميد لعشرين في المائة من الميزانية على كافة العمليات في كل المواقع. وكـــان الســـبب في ذلـــك أن المانحين أبلغونا صراحة بأنه لا يمكن تمويل الميزانية البالغة ٩٥٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة – التي لم تكد تمر ثلاثة أشهر على موافقة اللجنة التنفيذية عليها. وعلاوة على ذلك، فقد اعتبر البعض أن المفوضية تفتقر إلى التركيز وأنها لا تمتلك رؤية واضحة لمهمتها. ومنذ ذلك الحين ونحن نطبق ممارسة "الإجراءات ١ و٢ و٣". فخفضنا في إطار هذه العملية ميزانيتنا لعام ٢٠٠١ بنسبة حوالي ١٠ في المائة، في الوقت الذي انخفض فيه عدد الوظائف بنسبة ١٦ في المائة.

أما الإجراء ١ الذي اكتمل تنفيذه الآن، فقد انطوى على تحديد أنشطة المفوضية الرئيسية. وثبتت فوائده في المســـاعدة على تحديد الوجهة الاستراتيجية للمفوضة. غير أن ردود أفعال المانحين تجاهه كانت متباينة. فكان الكـــل سعيداً باضطلاعنا بهذه الممارسة، ولكن في الوقت الذي حث فيه بعض المانحين المكتب بشدة على إعادة ترتيب أولويات أنشطته وتخفيض حجم هذه الأنشطة في بعض القطاعات أو سحبها منها، أبدى مانحون آخرون – بـــل ونفـــس هـــؤلاء المانحين أحياناً – ترددهم حيال تنفيذ ذلك حين طُرحت اقتراحات حقيقية في هذا الشأن. وحظيت الدعوة إلى أن تكون المفوضية أكثر تركيزا بموافقة الجميع. ولكن هذا الإجماع انخفض بشأن كيفية تحقيق ذلك.

ومن المسائل الخلافية مسألة تحديد دور المفوضية تجاه الأشخاص المشردين داخلياً. فالمفوضية تضطلع، ولا شـــك، بـــدور مهم في الحالات التي تؤدي فيها نفس الأسباب إلى كل من التشرد الداخلي وتحرك اللاجئين عبر الحدود، أو إلى الحالات التي يعيش فيها المشردون داخلياً جنباً إلى جنب مع اللاجئين أو العائدين. والحقيقة هي أن نسبة المشردين داخلياً من الأشخاص الذين تهتم بهم المفوضية حالياً تكاد تبلغ الثلث. وأنا مستعد لمواصلة البرامج الرامية إلى تقديم الدعم إلى المشردين داخلياً وإعداد برامج جديدة حيثما لزم الأمر. غير أنه ينبغي أن تكون برامج مســـاعدة المشردين داخلياً مرهونة بتوفير المانحين لتمويل إضافي. وقد أصدرت استناداً إلى ذلك مبادئ توجيهية تنفيذية جديدة في أيلول/سبتمبر لتوضيح معايير تدخل المفوضية في صالح المشردين داخلياً. واسمحوا لي أن أؤكد أننا سنواصل العمل مع المشردين داخلياً عند تعرضهم للحالات التي ذكرتها.

وأما الإجراء ٢ فقد انطوى على استعراض شامل لعملياتنا وهيكلنا الداخلي، مع تحديد الأولويات على أساس الإجـــراء ١. كما شمل اتخاذ خطوات فورية لإدارة المفوضية بموارد أقل من خلال زيادة إجراءات التقشف ورفـــع الكفـــاءة. فأصـــبحت الاحتياجات المنقحة لعام ٢٠٠١ (شاملة البرامج الإضافية والميزانية العادية للأمم المـــتحدة) تبلغ الآن ٨٨٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (باستثناء عملية الطوارئ في أفغانستان)، واقترحـــتُ لعام ٢٠٠٢ ميزانية قيمتها ٨٢٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتتبدى الجهود التي بذلناها لضمان ارتفاع الكفاءة من خلال التخفيض الكبير في مستوى ملاك الموظفين، في الوقت الذي لم يطرأ فيه

تغيير حقيقي على عدد الأشخاص الذين تهتم بهم المفوضية. كما أنه في حين أن معظم الوفورات تحققت في الميدان وليس في المقر، إلا أنني أود أن أوجه عنايتكم إلى حدوث تخفيضات هائلة في نفقات المقر فيما بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠، بلغت نسبتها ٣٤ في المائة. ولذلك فأنا مقتنع بأننا اقتربنا بالفعل من بلوغ الحجم الأمثل للمنظمة في المقر.

وكان من نتائج ممارسة ترتيب الأولويات هذه أن زاد تقدير أهمية الشراكات الفعالة للوفاء بولاية الحماية التي تضطلع بها المفوضية وإنجاز الحلول الدائمة. فالشراكة عنصر أساسي لنا. ومن الواضح في الوقت نفسه أنه لا يمكننا تخفيض أنشطتنا ببساطة دون أن تكون العناصر الفاعلة الأخرى على استعداد لتحمل مسؤوليات جديدة.

وفي حين أن مرحلة التخطيط للإجراء ٢ قد انتهت، فلا يزال تنفيذها جارياً. ويتطلب هذا إغلاق ١١ مكتباً قطرياً وتخفيض عدد الموظفين بنسبة ١٦ في المائة (٧٦٠ وظيفة). ويبلغ مجموع عدد الموظفين الذين أعيد تعيينهم مؤخراً بموجب إجراء عمليات التوظيف المعجلة ٢١٩ موظفاً. وأدرك تماماً أن تخفيض عدد الوظائف سبَّب الكثير من القلق والضيق للعديد من الزملاء وأسرهم. ولكي نقلل قدر الإمكان من الأثر المترتب على ذلك، ولكي نحد من الآثار السلبية المترتبة على هذا الإجراء الذي لا شك في أنه إجراء مؤلم، اتخذنا عدداً من التدابير شمل برنامجي التقاعد المبكر والاستقالة. واستفدنا طوال تنفيذ هذه الممارسة من مشاركة مجلس الموظفين البناءة.

والسؤال المطروح الآن هو التالي: هل حققنا قدراً كافياً من الوفورات؟ لو عقدنا مقارنة تاريخية لعدد الأشخاص الذين تهتم بهم المفوضية بالنسبة لميزانيتها فستكون الإجابة، ولا شك، بنعم. فميزانية العمل الحالية تبلغ أقل من ٤٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة سنوياً لكل شخص تهتم به المفوضية. وهذا المبلغ يقل كثيراً عما كان عليه في السنوات الماضية. وأعتقد أن الميزانية بلغت الحد الأدنى المطلق. إذ توجد بالفعل احتياجات مهمة لا يمكن الوفاء بها في ظل هذه الميزانية. ولئن كانت هناك حكومة تشعر بأنه يمكن للمفوضية أن تعمل بفعالية بأقل من هذه الميزانية، فليتها تشرح لنا كيفية تحقيق ذلك.

أما الإجراء ٣، فهو عملية مستمرة. وهو يتطلب إعادة النظر على أوسع نطاق في جمع الأموال. وأعترف بأنه لا ينبغي أن يُنظر إلى تقاسم الأعباء على أنه يقتصر على المساهمات النقدية، وأعرب عن تقديري العميق للجهود التي تبذلها البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين والبلدان التي تتم فيها إعادة التوطين، غير أن الواضح هو أن هذه الجهود لا تنفي الحاجة إلى تجهيز المفوضية التجهيز الملائم. وقد سبق لي أن وجهت عناية المانحين إلى أهمية النظر في وضع حد أدنى للمساهمات في المفوضية، يكون متناسباً مع دور المفوضية كمنظمة متعددة الأطراف ذات ولاية عالمية تتمثل في ضمان حماية اللاجئين على الصعيد الدولي. واقترحت في هذا السياق مبلغاً قيمته دولار واحد أو وحدة واحدة من وحدات اليورو عن كل مواطن كهدف يتعين بلوغه بمرور عدد من

السـنوات. وفي الوقت نفسه آمل في أن يستمر أكرم مانحينا – الذين يساهمون بالفعل بأكثر من هذا المبلغ – في تمويلنا على المستويات الحالية.

ووضعت أيضاً عدداً من المبادرات الرامية إلى تنويع مصادر دعم المفوضية. وشمل ذلك الارتقاء بما نبذله من جهود لجمع الأموال من القطاع الخاص والاستعانة بالمتخصصين في ذلك، وتعيين ممثل خاص لأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، وإجراء حوار مكثف بشأن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية. وأعرب عن أسفي الشديد لعدم رؤية ممثل رئاسة الاتحاد الأوروبي، السفير نوارفاليس، وممثل اللجنة الأوروبية، السفير تروجان، يجلسان جنباً إلى جنب أثناء الاجتماع. وأعتبر هذا أمراً مؤلماً إلى حد ما بعد معاهدة أمستردام واقتراحات تامبيري.

وأنا على علم بأن المانحين يحدون من مساهماتهم في المفوضية بسبب عدم رضاهم عن نوعية برامجنا. ودعوني أقول كلمات قليلة في هذا الشأن حيث إنني أولي هذا الأمر اهتماما بالغا. أعترف بأنه يمكننا تحسين أدائنا في بعض الحالات مستخدمين نفس القدر من الأموال المرصودة. وأنا مصمم أنا ونائبة المفوض السامي والمفوض السامي المساعد الجديد على تحقيق ذلك. ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك في حالات أخرى بدون موارد إضافية. نحن إذن في حاجة إلى مساعدتكم. وعلينا أن ننشئ آليات أفضل لتجنب القصور المزمن في الميزانية وقلة التمويل التي شهدناها مؤخراً. فهذا القصور يؤثر سلبياً على كل من النوعية والأداء، ويتسبب في حلقة مفرغة تؤدي كذلك إلى النيل من قدرة المفوضية على تعبئة الموارد.

وفيما يتعلق بميزانية عام ٢٠٠١، أود أن أسأل المانحين الذين أعربوا عن اعتزامهم تقديم أموال في الربع الأخير أن يفعلوا ذلك بسخاء وفي المواعيد المقررة. إذ إننا لا نزال في انتظار استلام أكثر من ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو مبلغ سبقت الإشارة إليه، وحتى بعد استلامه سيكون هناك عجز في الميزانية يبلغ حوالي ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وأرحب بالمساهمات الجديدة المقدمة لعملية الطوارئ الأفغانية، ولكن لا ينبغي أن يتم ذلك على حساب البرامج التي تنفَّذ في مناطق أخرى من العالم والتي تقلص العديد منها بالفعل.

وبالنسبة لعام ٢٠٠٢، فإن "التعهدات غير الملزمة" التي تلقيناها حتى الآن لا تشكل سوى ضماناً جزئياً بأن الميزانية المقترحة ستمول بكاملها. وأعرب عن امتناني للمانحين الذين أعلنوا بالفعل عن مساهماتهم، ولكني أرحب بتقديم المزيد من التعهدات. وآمل في ألا يقلل أحد من المانحين مستوى ما سيقدمه من تمويل مقارنة بعامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١. بل آمل، على العكس، في أن يزيد العديد منهم من مساهماتهم بحيث تقترب من مستوى الدولار الواحد أو اليورو الواحد عن كل مواطن.

إدارة شؤون اللاجئين على نطاق عالمي

السيدات والسادة،

لقد سُلطت أضواء وسائط الإعلام الدولية كثيراً في الأسابيع الأخيرة على اللاجئين وملتمسي اللجوء – في البلقان، ومركز استقبال اللاجئين في سانغات في فرنسا، وعلى متن الشاحنة النرويجية جنوبي المحيط الهادئ، والآن الأزمة في أفغانستان. وبيّن كل من هذه الحالات مدى خطورة مشكلة اللاجئين. كما أن كل واحدة منها أظهرت ضرورة تكيف المفوضية مع البيئة السياسية الدولية المتغيرة؛ وهي بيئة – لنكون صرحاء – لا تتغير إلى الأفضل.

إننا نواجه تهديدات عدة. وهي تشمل ما يلي: التفسير التقييدي لاتفاقية عام ١٩٥١، وتدهور نوعية اللجوء، وارتفاع تكاليف استضافة اللاجئين وزيادة الأعباء المترتبة على ذلك – وبخاصة فيما يتعلق بحالات اللجوء المستمرة لفترة طويلة والتي لا يلوح في الأفق حل لها – وما يُرى من إساءة استخدام لنظم اللجوء.

وللتصدي لتلك الانتكاسة، بدأت في العام الماضي المشاورات العالمية المتعلقة بالحماية الدولية. ويتمثل الغرض من هذه العملية من ناحية في السعي إلى التشجيع على التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية عام ١٩٥١، ومن ناحية أخرى استحداث نُهج وأدوات ومعايير تكاملية جديدة لضمان إتاحة الحماية الدولية وتوفير الحلول الدائمة.

وسيكون الاجتماع الوزاري المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر أول اجتماع على الإطلاق للدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٥١، وسيشكل فعلاً علامة بارزة. فقد بلغ اهتمام الدول به مدى اضطرَّنا إلى جعله اجتماعاً من يومين بدلاً من يوم واحد كما كان مقرراً في البداية. وقد أُعد مشروع البيان الذي سيصدر عن الاجتماع، حاملا رسالة قوية – وإن لم يكن هذا البيان ملزماً.

وتشكل المشاورات العالمية فرصة فريدة لعقد حوار مفتوح وصريح وبناء فيما بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وخبراء شؤون اللاجئين واللاجئين أنفسهم، وسيساعد في تشكيل خطة للحماية للسنوات المقبلة. وقد جرت بالفعل مناقشات جيدة بشأن مشاكل حقيقية تتعلق بالسياسة العامة والتشغيل، كفصل العناصر المسلحة، وتسجيل اللاجئين، وآليات تبادل الأعباء والمسؤوليات. ومن المتوقع أن تسفر هذه العملية عن وضع معايير جديدة ومبادئ توجيهية تنفيذية جديدة ونُهج جديدة للسياسة العامة من شأنها أن تشكل كلها مساراً هادياً للمفوضية والدول والمنظمات غير الحكومية وسائر شركاء الحماية، عن طريق تحديد أهداف استراتيجية واحدة، والتوصية باتخاذ إجراءات رئيسية للسنوات المقبلة.

ويتمثل السؤال المطروح في معرفة ما إذا كانت المفوضية – من حيث وضعها القانوني والرسمي الذي تشغله الآن، ومن حيث مكانتها داخل أسرة الأمم المتحدة، ومن حيث تمويلها الحالي – ستكون قادرة على

التصدي لتحديات الاستجابة لحالات اللجوء في المستقبل. وثمة مؤشرات على أن المفوضية ليست في وضع يسمح لها كمؤسسة متعددة الأطراف بالتصدي للمشاكل التي تفرض علينا ولايتنا أن نتناولها. ولمعالجة هذه المسائل التي تستغرق وقتا طويلا، طرحت عملية "مفوضية شؤون اللاجئين لعام ٢٠٠٤". ويتمثل الهدف من هذه العملية في التوصل إلى مفهوم لكيفية جعل المفوضية في وضع أفضل يتيح لها الوفاء بولايتها. وينبغي التوصل إلى هذا المفهوم بمرور الزمن حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، حينما يحل موعد تجديد ولايتنا الحالية. وسأراعي عند اضطلاعي بهذه الممارسة نتائج المسارات الثلاثة للمشاورات العالمية.

وأتطرق في النهاية بكلمات قليلة إلى أكثر موضوع يشغل أذهان الناس في الوقت الراهن وهو: مكافحة الإرهاب الدولي. فكما قال الأمين العام، لا ينبغي إدانة أي شعب أو أية منطقة أو أي دين بسبب ما ارتكبته قلة من الأفراد من أفعال يعجز اللسان عن وصفها. وعلينا جميعاً أن نحترس من المد الزاحف لكراهية الأجانب والتعصب. فاللاجئون وملتمسو اللجوء يتعرضون أصلاً لألوان من فقدان الثقة والعداء في بلدان عدة، وأصبحوا في غاية الضعف في ظل المناخ الحالي. وينبغي أن نأخذ حذرنا من رجال السياسة الذين يدَّعون تجاوبهم مع قضايا الجماهير، فإذا بهم يستغلون النزعات العنصرية. يجب إذن أن تكون مكافحة كراهية الأجانب على رأس أولوياتنا جميعاً.

والأفغان شديدو التعرض لذلك بصفة خاصة. وحتى قبل الأعمال الهمجية التي ارتُكبت في ١١ أيلول/سبتمبر، كان الأفغان يشكلون أكبر تجمع للاجئين في العالم، حيث كان ينتشر ٤ ملايين منهم فيما بين إيران وباكستان وعدد من البلدان الأخرى عبر العالم. ولا ينبغي أن تتحول الحرب ضد الإرهاب إلى حرب ضد الأفغان. كما لا ينبغي لها أن تصبح حرباً ضد الإسلام.

وهناك قاسم مشترك بين كل حل من حلول مشاكل اللاجئين – العودة الطوعية إلى الوطن، والإدماج المحلي، وإعادة التوطين – وهو أن كلاً منها لا يمكن تحقيقه إلا في ظل الاحترام. احترام اللاجئين العائدين إلى الوطن؛ واحترام اللاجئين الذين يمكنهم أن يقوموا بدور فعال في التنمية المحلية؛ واحترام اللاجئين الوافدين من أماكن بعيدة والقادرين على إثراء مجتمعاتنا. فلنتكلم إذن عن الاحترام. الاحترام الذي يتجاوز التسامح. احترام الناس المنتمين إلى كل بيئة إثنية ودينية واجتماعية وثقافية.

إن لكل واحد منا نصيب في المسؤولية عن ضمان احترام كرامة كل لاجئ وقدره. ويتحمل رجال السياسة ووسائط الإعلام عبئاً خاصاً في مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب والتعصب، وفي مقاومة الإغراء بتحويل اللاجئين إلى كبش للفداء. دعونا إذن نعمل سوياً على إنشاء ثقافة الاحترام. فمن تهتم بهم المفوضية يستحقون ذلك.

وشكراً.

المرفق الثالث

ملخص الرئيس للمناقشة العامة

(الثلاثاء، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)

بعد ربع قرن من الجهود المتضافرة التي بذلها المجتمع الدولي لمعالجة المشاكل المقترنة باللاجئين والأشخاص المشردين، يشكك المفوض السامي بالفعل فيما افترضناه من طرق للمضي قدما في معالجتها، ويطرح تحديا في هذا الصدد. وقد حاولنا أثناء المناقشات التي أجريناها في اليومين والنصف الماضيين أن نتصدى لهذا التحدي وأن نأتي ببعض الردود على المعضلة التي تواجهها مفوضية شؤون اللاجئين. وقدمت الوفود رؤى نافذة جديدة، وحفزت التوسع في التفكير، مما مكننا من النظر إلى اللاجئين من منطلقات مختلفة، العديد منها مبتكر.

وأمام المشاكل الكبرى - كعودة الإرهاب الدولي إلى الظهور وما نتج عنه من حالة طوارئ متفاقمة في أفغانستان، وحالات اللجوء المستمرة، وقصور الميزانية - يتضح أن الوفود تفاعلت بقدر كبير من الإيجابية مع النُهج والجهود الجديدة التي طرحها المفوض السامي لتشكيل رؤية واضحة لمستقبل المفوضية. وتتجسد هذه النهج والجهود في مبادرات من قبيل الإجراءات ١ و٢ و٣، والمشاورات العالمية المستمرة، وعملية "مفوضية شؤون اللاجئين لعام ٢٠٠٤".

وأعربت الوفود عن تأييدها لتحديد الأنشطة الرئيسية لأعمال المفوضية، والميزنة على أساس النتائج، وضرورة توفير تمويل وتقديم جهود أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ وملاءمة لتوسيع نطاق قاعدة المانحين. وأقر عدة متكلمين بالفائدة العائدة من الدعوة التي وجهها المفوض السامي بخصوص "التعهدات غير الملزمة" بقيامهم بالفعل بالإعلان عن مستويات مساهماتهم في السنة المقبلة. كما تم الترحيب بما أفيد عنه من قيام بعض مقدمي المنح النقدية بفتح آفاق جديدة للتمويل من أجل التنمية. وفي الوقت نفسه، حذر كثيرون من تطبيق تدابير التقشف التي تهدد تقديم الخدمات الحيوية للاجئين. وأعرب آخرون عن قلقهم من أن تصنيف بعض التدابير كأنشطة غير رئيسية ربما يؤثر تأثيرا سلبيا على الحلول الطويلة الأجل.

وكررت الوفود تأكيدها لدعم المشاورات العالمية المتعلقة بالحماية الدولية ودور اتفاقية عام ١٩٥١ كحجر زاوية لنظام الحماية الدولية. كما حث عدة متكلمين بالفعل البلدان التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. كما أُعرب عن تأييد شديد للاجتماع الوزاري المقبل للمشاورات العالمية والبيان الذي ستنبثق عنه هذه العملية. وأرحب بما أُعلن عنه من أن العديد من الحكومات سيشارك في هذا الاجتماع المهم بوفود رفيعة المستوى. وذكرت وفود عدة أيضا أنها تتطلع إلى نتائج

عمليـــة المشـــاورات العالمية، لا سيما الصياغة المبكرة لخطة حماية، قد تكون مسارا هاديا إلى تعزيز نظام الحماية الدولية.

ومن الرسائل الإيجابية الأخرى التي سمعناها، الإعراب عن تعهد جهات منها الدول الأعضاء والوكالات الشـــقيقة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، بالعمل مع المفوض السامي كشركاء في البحث عن حلول دائمة. ويعن لي أن أضيف هنا أن رؤية حجم التفاعل بين مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية خلال هذه الأيام الثلاثة من الاجتماعات أثناء الفترة السابقة لعقد دورة اللجنة التنفيذية لـــبرنامج المفـــوض الســـامي، ومختلف الأفرقة التي اجتمعت خلال ذلك الأسبوع أمر يثلج الصدور. فقد كانت المناقشات التي جرت مهمة وأنارت لنا الطريق؛ وهي تبشر بتعاون جيد في المستقبل. ولقد رأينا أن هذه الشراكات التعاونـــية والتشغيلية بإمكانها أن تكون محركا لبناء القدرات واستخدام المعارف والاتصالات المحلية في الرد على بعض من أصعب القضايا التي تواجهها المفوضية.

وبالإضـــافة إلى دعم هذه الأنشطة الجارية، تم أيضا الاعتراف بضرورة تطلع المفوضية إلى المستقبل، من خـــلال التأييد المعرب عنه لعملية "مفوضية شؤون اللاجئين لعام ٢٠٠٤". فكما أشار المفوض السامي، يجب أن تتكيف المفوضية، وقد مرت على إنشائها خمسة عقود، مع وقائع البيئة السياسية الدائمة التغير. وعليها أن تضع تصورا لكيفية وقوفها في موضع يتيح لها الاضطلاع بمزيد من الفعالية بولايتها في ظل إطار للحكم العالمي يهدف إلى التصدي لتحديات الغد التي يواجهها اللاجئون.

وكان هناك أيضا عدد من المواضيع الأخرى التي تم التطرق إليها أثناء المناقشة العامة. فقد قامت الوفود عـــند إدانـــتها لأحداث يوم ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية وظهور الإرهاب العالمي بالدعوة إلى التعاون من أجل مكافحـــة هذا البلاء. وفي الوقت نفسه، تم الترحيب بالتحذيرات التي وجهها المفوض السامي من مخاطر كراهية الأجانـــب والتعصب. وأُعرب عن تأييد شديد للجهود التي تبذلها المفوضية لمواجهة الحالة في أفغانستان، مع عدم القيام في الوقت نفسه بإهمال حالات اللاجئين الآخرين التي لا تزال في حاجة إلى عنايتنا.

وتم التركيز على سلامة الموظفين وأمنهم فضلا عن توفير الحماية المادية للاجئين باعتبارها مسائل رئيسية. وأكد بعض الوفود أيضا ضرورة التصدي لوجود المحاربين ضمن صفوف جماعات اللاجئين. وأعربت هذه اللجنة عـــن رغبـــتها في أن تكون أكثر إلماما بأوضاع الميدان التي يعمل موظفو المساعدة الإنسانية ويعيش اللاجئون في ظلها. وكما قلت في بياني الافتتاحي، يجب بالفعل أن نظل على علم بما يجري على أرض الواقع.

وأعربـــت عـــدة جهات عن قلقها فيما يتعلق بالحفاظ على مؤسسة اللجوء، وإجراءات اللجوء العادلة، والصلة بين مسائل اللجوء والهجرة، والصعوبات التي تكتنف التصدي لتدفقات الهجرة المختلطة. وأشارت الوفود

ردا على تدفقات اللاجئين إلى أهمية النُهج الشاملة التي تعترف بالأعباء التي تتحملها البلدان المضيفة. وبالإضافة إلى ذلك، دعا العديد من المتكلمين إلى تعزيز آليات الاستجابة لحالات الطوارئ؛ وضرورة اتباع نُهج شاملة للتصدي للأسـباب الرئيسية؛ والصلة بين المساعدة الإنسانية والتنمية؛ وفائدة إدراج قضايا اللاجئين في التخطيط للتنمية؛ وأهمية بناء القدرات الوطنية؛ وضرورة تعزيز التضامن الدولي وتقاسم المسؤوليات والأعباء؛ والفوائد العائدة من التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، بالصورة التي عبرت بها عنه رئاسة الاتحاد الأوروبي، واللجنة الأوروبية، والمجلس الأوروبي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجهات أخرى، والتي من شأنها إشاعة هذا التعاون في مناطق أخرى.

ولقـد أثـلج صدري بخاصة أن أسمع عدة وفود والعديد من أعضاء أفرقتنا يرددون موضوعا تناولته أنا والمفوض السامي في بياننا الافتتاحيين فيما يتعلق بكيفية إشراك اللاجئين مباشرة في البحث عن حلول دائمة، لا سيما إعادة التوطين وإعادة الإدماج المستدامين. وعلق العديد من المتكلمين على أهمية استرداد اللاجئين لكرامتهم، والاعتراف لهم بإمكانية إسهامهم في مجتمعاتهم، وإبداء الاحترام الذي يستحقونه لهم. فلو أننا استطعنا الخروج بهذه السلوكيات من حدود هذا الاجتماع إلى الميدان، لاتخذنا بذلك خطوة كبيرة إلى الأمام في مجال التصدي لتحديات المستقبل. ولئن استطعنا أن نفعل ذلك، فسيجعلنا هذا نقترب خطوة مما وصفه أحد الوفود بأنه المعنى العميق لمؤتمر ديـربان -- أي الحاجة إلى إيجاد "وسيلة للتغلب على انقسامات الثقافة والحضارة بل والدين، بحيث نتمكن من تكوين أسرة تحتضن البشرية كلها".

— — — — —